لقد استفادت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 من تجربة المغرب السابقة في سياسة التعليم والتعريب منذ استقلاله سنة 1956 ، واستطاعت بفضل وضوح رؤيتها ، وبعد نظرها ، وعمق تجربتها ومحنتها في عهد الاحتلال ، ان تتجنب الاخطاء التي وقع فيها غيرها ، وان تقرر جعل اللغة العربية أداة علم وعمل في جميع قطاعات النشاط الوطني ، وادخالها الى الميادين العلمية والثقافية ، وخلق مدرسة جزائرية ذات صبغة قومية .

وقد تحدث الرئيس الجزائري هواري بومدين يوم 28 ابريل 1970 امام اللجنة الوطنية لاصلاح التعليم عن التعريب بوصفه اختيارا اساسيا لا رجوع فيه ، فاكد بانه مطلب وطني ، وهدف من الاهداف الكبرى بالنسبة للجماهير ، وقال : انه توجد بالجزائر نخبة وشعب وفي مثل هذه الحالة يجب على النخبة ان ترجع للشعب خاصة بالنسبة لهذا الموضوع ، لان الشعب هو الذي احتضن عبر القرون كل ما يمثل عنصرا اساسيا لما نسميه اليوم « بمقومات الشخصية الوطنية » .

وبهذا القرار التاريخي الحاسم ، فتحت الجزائر الباب على مصراعيه لتطبيق مبدأ تعميم التعليم ، ودمقراطيته ، ومحاربة الامية ، وتكوين الاطر الوطنية ، وخلق الوعي لدى الجماهير الشعبية باهمية التدابير المتخذة في سياسة التصنيع ، والتطور الاقتصادي ، والاجتماعي ، والاصلاح الزراعي .

تجربة اللغة الاجنبية في المغرب

ومنذ استقلال المغرب سنة 1956 حتى اليوم، لم يحدث ان اجمعت الاحزاب الوطنية ، والنقابات العمالية ، واتحادات الطلاب ، والنقابات العمالية ، واتحادات الطلاب ، والمؤسسات العلمية والثقافية والدينية على مبدأ وطني مثل اجماعها على ضرورة استعمال اللغة العربية في التعليم والادارة والحياة اليومية بدل اللغة الفرنسية التي فرضتها الحماية في عهدها السابق .

ففي 13 ابريل 1964 قامت وزارة التعليم بتجربة عندما نظمت مناظره وطنية كبرى حول التعليم دعت لها 400 شخص يمثلون جميع المؤسسات الحكومية والشعبية لوضع سياسة وطنية قسارة للتعليم ، وكانت نقطة الصراع الوحيدة والمغطاة بمشاكل التعليم ، هي التي جاءت في هذه التوصية التي كانت محل اجماع اعضاء المناظرة ، وانتصر فيها ممثلو المؤسسات الوطنية الشعبية انتصارا ساحقا :

« لغة التعليم هي اللغة العربية في جميع المراحل الدراسية ، ويشرع في تعليم اللغات الاجنبية ابتداء من الطور الثانوي » .

وبعد مصادقة الجمع العام للمناظرة (400 ممثل) على هذه التوصية الصادرة عن « لجنة السياسة العامة للتعليم » تمكنت اللجان العشر الاخرى – بعد اسبوعين من العمل الجاد ليلا ونهارا – من اصدار توصياتها المتعلقة بالسياسة الوطنية العامة للتعليم .

وقد انعقدت مناظرة اخرى في افران للبحث عن اسباب الاضرابات ومحاولة ايجاد حل لها واصدر المثقفون المغاربة بيانا تاريخيا وقعه 500 من الشخصيات المغربية في طليعتهم كبار العلماء ، وقادة الاحزاب الوطنية ، ونقابات العمال ، واتحادات الطلاب والاساتذة والمثقفون .

ومما جاء في هذا البيان ان الشعب المغربي لا يريد بعد تحرره واستقلاله ان يظل مربوطا بعجلة اية دولة اجنبية ، ويظل فكره القومي محتكرا للفتها ، وانما يريد ان يستوعب الحضارة الانسانية العالمية بمختلف لغاتها الحية ، وعن طريق التبادل الثقافي والعملي والصناعي ، دون ان يتخلى قيد انملة عن لغته العربية ، كلغة رسمية حية ، في التعليم والادارة والعمل اليومي ، فان علماء المغرب ومثقفيه ، ورجال الفكر والاصلاح فيه ، يرون من واجبهم القومي والديني بمناسبة الحوار المفتوح حول سياسة التعليم ومستقبله في المغرب :

اولا – ان يجددوا نصحهم وتحذيرهم من اية سياسة لم تحقق غير المزيد من فرنسة الاجيال المغربية الناشئة ، وفرنسة لغة التخاطب العامية ، وترشيح فرنسة الادارة والمصالح العمومية والخصوصية بالمغرب المستقل ، مما يهدد وحدة وكيان ومستقبل الشعب المغربي ، ويعرقل تقدمه وازدهاره وامنه الفكري .

ثانيا – ان يذكروا بأن التعريب الكامل العام ، في التعليم والادارة والعمل والشارع هو مطلب قومي

اجمعت عليه الامة منذ الاستقلال ، وهو لا يتعارض بحال من الاحوال مع دراسة اللغات الاجنبية الحية كلغات ، ولا يتناقض مع رغبتنا جميعا في التفتح على حضارة القرن العشرين ، وانما يؤكد فقط رغبة الشعب المغربي في المحافظة على مقومات شخصيته الوطنية ، ومن المعلوم انه لا يمكن لهذه الشخصية ان تنمو وتزدهر الا في اطار اللغة القومية ، ولا يمكن للتعليم ان يصبح شعبيا ودمقراطيا ومزدهرا الا باللغة القومية .

ثالثا ـ ان ينبهوا الى التجني الذي يرتكب في حق اللغة العربية عندما يراد ربطها بالوضع الذي يوجد عليه العالم العربي اليوم ، وبالنقص الذي يلاحظ في المصطلحات العلمية الحديثة ، مع انه لا ينكر احد ان اللغة العربية كانت هي اللغة العلمية العالمية الوحيدة في العصور الاسلامية الزاهرة (القرون الوسطى في اوربا) ، وان تخلفها اليوم في ميدان المصطلحات الحديثة لا يرجع لعجزها هي ، بل لجمود المجتمعات العربية التي عليها أن تقوم بسد هذا النقص في الميدان اللغوي ، في نفس الوقت الذي تعمل فيه على سد نقصها في الميادين العلمية والصناعية ، ذلك ان اللغة العربية ، ككل اللغات الحية ، لا يمكن أن تتطور وتتقدم بمعزل عن الحياة والعلم والمجتمع ، وابعادها عن ان تكون لغة التعليم والادارة والعمل ، هي الطريق المفضية بها الى الموت البطيء ، لا الى الحياة الخالدة .

اسباب المحافظة على اللغات الاجنبية بافريقيا :

1 ـ ان اغلب المسؤولين والمشرفين على سياسة التخطيط يجهلون هم انفسهم لغتهم الوطنية ، لانهم تعلموا باللغة الاجنبية التي لا يزال نفوذها مستمرا بالرغم عن استقلال بلدانهم ، وحيث انهم عاشوا في هذا الوضع ، واندمجوا فيه اداريا فهم يخشون أي تغيير قد يمس مصالحهم بسوء .

2 ـ ان عودة اللغة الوطنية لاحتلال مركزها الطبيعي كلغة رسمية للدولة سيؤدي حسبما يزعمه هؤلاء الى خلل في سير الادارة ، والى انخفاض المستوى في التعليم والتكوين ، والى عزل الشعب عن تيارات حضارة القرن العشرين . والواقع ان الخلل الاداري ، وانخفاض المستوى ، هما بعض ما تعانيه هذه البلدان ، بالرغم عن استعمال اللغة الاجنبية ، لانها نتيجة لسلوك الرجل ومستوى معرفته ، وليسا نتيجة للغته ، أما دعوى عزل الشعب عن تيارات الحضارة العالمية ، فهي مجرد خداع وتضليل للرأي العام الوطني .

3 ـ ان السكان يتسابقون ، حسب زعم هؤلاء ايضا ، لتسجيل ابنائهم في مدارس البعثات الاجنبية ، حرصا منهم على أن يتعلموا بلغتها ، والحقيقة هي أن طبقة من السكان المترفين اذا كانت تفر من مدارس الدولة الرسمية ـ وهذا لا يشرف اية حكومة بهذا الوضع ـ فليس ذلك لتعلقها أكثر باللغة الاجنبية ، ولكن لانها تخشى المصير التعس الذي ينتظر ابناء الشعب الذين يغادرون المدرسة دون ان يحصلوا حتى على شهادة الثانوية العامة .

4 ـ ان استعمال اللغة الاجنبية أصبح مرتبطا بالمصالح الاقتصادية والثقافية والسياسية للدولة صاحبة هذه اللغة ، وبمساعداتها المختلفة للدولة التي تستعمل لغتها ، ومن شأن التحول الى اللغة الوطنية ، حسبما يعتقده هؤلاء ، ان يسيء الى علاقات الدولتين ، والى مصالح المنتفعين فيهما ، وليس من شأن دولة غير ثورية أن تقوم على مثل هذه الخطوة الجريئة .

5 ـ ان استعمال اللغة الاجنبية قد يكون ـ فضلا عن الاسباب السابقة ـ لمجرد الحاجة ، لان الدولة المعنية لا تملك لغة علمية مكتوبة ، او بسبب الضغط الاستعماري المتواصل ، او فقط عبارة عن اختيار سياسي لتحقيق اهداف سياسة معينة ، قلما يقع الانتباه لها . أو لان النخبة الحاكمة لا تزال تشعر بالنقص تجاه المستعمر القديم وتجاه لغته ، فهي لا تجرؤ على المس بالمؤسسات التي خلفها ، وكثيرا ما تجتمع اغلب هذه العوامل في البلد الواحد .

هذه ، على الاقل ، خلاصة الاسباب التي تجعل اغلبية الدول الافريقية تتبنى اللغات الاجنبية ، دون ادراك واع منها بأن هذا التبني يشكل عقبة كبرى في طريق نمو شعوبها ، وتقدمها ، واستغلال طاقاتها البشرية .

الافارقة سيتخلصون عاجلا او آجلا من اللغات الاجنبية :

وهناك شعور متزايد لدى الرأي العام ، ولدى المؤسسات الوطنية في الاقطار الافريقية بأن الدول الغربية المستعمرة السابقة لها ، كانت تهتم بنشر